


الفوائد السنية

على الحفيدة السنوسية

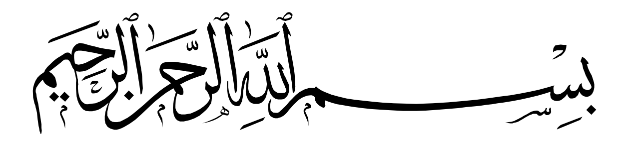
تأليف

نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة

تونس





بسم الله الرحمن الرحيم

العقيدة العفيدة

قال الشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن يوسف السنوسي رضي الله عنه

الـحمد لـله، والصلاة والسلام على رسول الـله

اعلم أن الله تعالى واجب الوجود، والقدم، والبقاء، مخالف لخلقه، غني عن الـمحل والـمخصص، واحد في ذاته وصفاته وأفعاله. وتجب له: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام. وكونه قادرا، ومريدا، وعالـما، وحيا، وسميعا، وبصيرا ومتكلما. ويستحيل عليه تعالى: العدم، والحدوث، وطروء العدم، والـمماثلة للحوادث، والافتقار إلى الـمحل والـمخصص، والشريك. وكذا يستحيل عليه جل وعز: العجز، والكراهة، والجهل، والـموت، والصمم، والعمى، والبكم. ويجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه. والدليل على وجوده تعالى: وجود العالـم. ولو لم يكن قديما لكان حادثا. ولو لم يكن باقيا لـم يكن قديما. ولو لم يكن مخالفا لخلقه لكان مثلهم. ولو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج إلى المحل وإلى مخصص، ولو افتقر إلى محل لكان صفة، ولو احتاج إلى مخصص لكان حادثا. ولو لم يكن واحدا لكان مقهورا. ولو لم تجب له تعالى القدرة والإرادة والعلم والحياة لـما كان شيء من خلقه. ولو لم يتصف بالسمع والبصر والكلام لكان ناقصا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ولو لم يكن فعل الممكنات وتركها جائزا لانقلبت الحقائق، وقلب الحقائق محال. وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام، فيجب في حقهم الصدق، والأمانة، والتبليغ. ويستحيل عليهم: الكذب، والخيانة،

والكتمان. ويجوز في حقهم ما يجوز في حق سائر البشر، لكن مما لا يؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية، كالمرض ونحوه. والدليل على صدقهم: الـمعجزات. ولو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين. ولو لم يبلغوا لكانوا كاتمين. وذلك محال. ودليل جواز الأعراض عليهم وقوعها بهم مشاهدة لأهل زمانهم، ونقلت إلينا بالتواتر. وبالله التوفيق.

تمت

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الفقير إلى ربه الهادي نزار بن علي بن أحمد حمادي

الحمد لله المنفرد بالقدم والدوام، الواحد الفرد الباقي بعد فناء جميع الأنام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور الهدى ومصباح الظلام، وعلى آله وأصحابه حماة الدين باللسان والسهام، وعلى تابعيهم الناقلين عنهم العقائد وسائر الأحكام.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد مضطر إليها عند زلة القدم، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله أرسله الله إلى أكرم الأمم.

وبعد، فلما كان أفضل العلوم كلها بإطباق دليل العقل والنقل، وتعاضد شهادة علمي الفرع والأصل، هو العلم المتعلق بتوحيد الله تعالى وصفاته، المنقذ من الغرق في بحر الجهل وما تراكم من ظلماته، المخرج من ربقة التقليد وذل الأوهام، الملحق لمن اتصف به بالعلماء الكرام، وكان من أفضل ما ألف فيه من المختصرات

الـمغنية عن كثير من الـمطولات: الـمتن الـمسمى بـ«العقيدة الحفيدة» للإمام الـمحقق العلامة الـمدقق، بحر العارفين، ورئيس الـمتأخرين، أبي عبد اللـه سيدي محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، أردت أن أجمع عليه عجالة سنية رجاء لنفع نفسي ومن هو على شاكلتي من أبناء جنسي، فقلت وبحبل اللـه اعتصمت:

ولـما كان تأليف هذا الكتاب من أشرف الأمور ذي البال، ابتدأه الإمام السنوسي رحمه الله كأكثر الـمؤلفين بالحمدلة والصلاة على النبي ﷺ عملا بما ورد في الأحاديث، فقال: (**الحمد**) وهو الثناء على قصد التعظيم مستحق (**للـه**) علم على ذات واجب الوجود الـمستحق لكل كمال، ولذا علق به الحمد لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد لو علق بوصف كالخالق والرازق مثلا بجهة ذلك الوصف، فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي.

(**والصلاة**) من اللـه تعالى لرسوله ﷺ زيادة تشريف وترفيع، ومن الخلق طلب ذلك، (**والسلام**) هو الأمان من كل مخوف، والسلامة من كل أذى (**على رسول اللـه**) سيدنا محمد ﷺ الـمرسل إلينا من اللـه

ﷻ بواضح البينات وظاهر الـمعجزات الظاهرة في الدلالة على نبوته وصدقه ﷺ.

ولـما كان ما احتوت عليه هذه العقيدة أولى ما يهتم به الـمكلف؛ إذ به يخرج من التقليد الـمختلف في إيمان صاحبه إلى النظر الصحيح الـمجمع على إيمان صاحبه، صدرها بما يدل على التنبيه ليقبل عليها من أراد تفهمها بكليته فقال: (**اعلم**) يا من يتأتى منه العلم (**أن مولانا**) ناصرنا على أعدائنا وولي أمورنا (**جل**) بالرفعة التي لا تماثل، (**وعز**) بالانفراد بصفات الجلال (**واجب الوجود**) لذاته، لا يقبل العدم أزلا ولا أبدا؛ وإلا لزم أن لا يوجد شيء من الـمخلوقات، إذ لو كان جائز الوجود لكان من جملة الـمخلوقات، فلا يصلح أن يكون محدثا وخالقا لها.

والإشارة إلى وجوب وجوده تعالى من القرآن قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]، قال الإمام محمد بن مسلم الـمازري الإسكندري في «**الـمهاد في شرح الإرشاد**»: يوصف اللـه تعالى بأنه الحق على معنى أنه واجب الوجود، يقال من ذلك: حق يحق، أي:

وجب يجب، ومن سواه فليس بواجب الوجود، وإنما وجوده به تعالى. اهـ.

وبيانه بالبرهان العقلي أنه لو لم يوجد واجب الوجود لزم أن لا يوجد موجود أصلا، واللازم باطل ضرورة، إذ لا يشك عاقل في وجودنا مثلا، وإذا بطل اللازم بطل الـملزوم، وثبت نقيضه وهو وجود واجب الوجود ﷻ.

أما الـملازمة فلأنه على تقدير عدم وجود واجب الوجود ينحصر الـموجود في الـممكن، وذلك ظاهر، والـممكن ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم، فلا يثبت له شيء من طرفي الوجود والعدم إلا بسبب الغير، فالممكن لا وجود له من ذاته، وإنما وجوده بسبب الغير، ويستحيل أن يكون ذلك الغير ممكنا أيضا لأنه لا وجود له في الخارج من ذاته أصلا، فلا يفيد الوجود للغير، فيلزم على فرض عدم وجود واجب الوجود أن لا يوجد موجود أصلا، والـمشاهدة تكذبه، فتعين أن يكون ذلك الغير واجب الوجود، وهو الله ﷻ.

وإلى هذا البرهان العقلي يشير قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ ﴾ [النجم: ٤٢]، فصله الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بقوله: وفي

الآية معنى ثالث وهو انتهاء دلالة الـموجودات على وجود اللـه ووحدانيته لأن الناظر إلى الكائنات يعلم أن وجودها ممكن غير واجب، فلابد لـها من موجد.

فإذا خيلت الوسوسة للناظر أن يفرض للكائنات موجدا مما يبدو له من نحو الشمس أو القمر أو النار لـما يرى فيها من عظم الفاعلية لم يلبث أن يظهر له أن ذلك الـمفروض لا يخلو عن تغير يدل على حدوثه، فلابد له من محدث أوجده.

فإذا ذهب الخيال يسلسل مفروضات الإلـهية كما في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦]، لم يجد العقل بدا من الانتهاء إلى وجوب وجود صانع للممكنات كلها، وجوده غير ممكن، بل واجب، وأن يكون متصفا بصفات الكمال، وهو الإله الحق، فالله هو الـمنتهى الذي ينتهي إليه استدلال العقل. اهـ.

ولـما ذكر الـمصنف رحمه الله وجوب الوجود له تعالى، عطف عليه وجوب القدم له عز وجل، وهو من باب عطف اللازم على الـملزوم، فإن معنى وجوب الوجود له تعالى نفي قبوله للانتفاء مطلقا، وأنه لا يتصور عدمه بحال، وما لا يتصور عدمه بوجه يجب سلب العدم

السابق على وجوده، وهو معنى القدم، فقال: **(و)** واجب **(القدم)** وهو كما مر سلب العدم السابق على الوجود، وإن شئت قلت: هو عدم الأولية للوجود، وإن شئت قلت: هو عدم افتتاح الوجود، والعبارات الثلاث بمعنى واحد.

ولـما أثبت الـمصنف وجوب القدم للـه ﷻ، وكان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه، أتبعه بإثبات وجوب البقاء له تعالى فقال: **(و)** واجب **(البقاء)** وهو سلب العدم اللاحق للوجود، وإن شئت قلت: هو سلب الآخرية للوجود، وإن شئت قلت: هو سلب اختتام الوجود، والكل بمعنى واحد.

والدليل على وجوب قدمه وبقائه تعالى من القرآن قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، قال الإمام الطبري: «يقول تعالى ذكره: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ قبل كل شيء بغير حد، ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ بعد كل شيء بغير نهاية، وإنما قيل ذلك كذلك لأنه كان ولا شيء موجود سواه، وهو

كائن بعد فناء الأشياء كلها، كما قال جل ثناؤه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨][1].

وأما البرهان العقلي على لزوم القدم له تعالى فهو أنه لو انتفى عنه القدم لثبت له ضده وهو الحدوث؛ لأنه لا واسطة بينهما، وإذا فرض حدوثه افتقر إلى محدث لـما تقرر من أن كل حادث لابد له من محدث، فإذا كان محدثه قديما واجب الوجود فقد ثبت الـمطلوب، وإن كان مثله حادثا فيكون مفتقرا إلى محدث أيضا وهلم جرا.

وحيث فرض كذلك فلا يخلو إما أن يكون عدد المحدثين غيرمحصور بأن يكون قبل كل محدث محدث آخر مثله، أو يكون العدد منحصرا، وكلاهما مستحيل لتأديته إلى عدم وجود ما يشاهد وجوده، وهو جمع بين النقيضين، وما أدى إلى الـمستحيل فهو باطل، فحدوثه تعالى باطل، وإذا بطل حدوثه ثبت نقيضه له تعالى وهو القدم، وهو الـمطلوب.

---

(1) جامع البيان (ج22/ ص385)

أما الأول ـ وهو تأدية تسلسل الـمحدثين إلى الجمع بين النقيضين ـ فلأنه لا يمكن الوصول إلى الـمحدث الـموالي لزماننا أبدا حتى يدخل الـمحدث الذي قبله إلى الوجود ليحدثه، والفرض أن هذا أيضا متوقف على وجود الذي قبله، وهلم جرا إلى غير نهاية في جانب الـماضي، فلا يمكن الوصول إلى محدث أبدا، وذلك يؤدي إلى عدم المحدث بالكلية، وعدمه يؤدي إلى عدم وجودنا، لكن وجودنا محسوس معلوم ضرورة، فثبت وجود المحدث، وبثبوته ينقطع التسلسل، ويبطل ما أدى إليه من حدوث المحدث.

وأما الثاني ـ وهو كون عدد الـمحدثين منحصرا ـ فإنه يؤدي أيضا إلى الجمع بين النقيضين وإلى عدم وجود ما يشاهد وجود، وبيانه أن نفرض عدد المحدثين منحصرا في اثنين مثلا، فيلزم عليه الدور القبلي بأن يحتاج الـمحدث الأول للمحدث الثاني، ويحتاج الثاني للأول، فيؤدي ذلك إلى تقدم الشيء على نفسه، فيلزم أن يكون كل منهما موجودا قبل أن يوجد، فيجتمع في الشيء الواحد العدم والوجود في آن واحد، وهو مستحيل ضرورة، أما لزوم وجوده فلكونه محدثا، ومن ضرورة الـمحدث أن يكون موجودا، وأما لزوم

عدمه فلكونه محدثا مفتقرا إلى محدث، والـمحدث مسبوق بالعدم لا محالة، فيلزم من الدور كون الشيء الواحد موجودا قبل أن يوجد، وهو تناقض لا يعقل، فيلزم أن لا يوجد محدث أصلا، والـمشاهدة تكذبه.

وبالجملة فكل من التسلسل والدور مستحيل لا يمكن في العقل ثبوته؛ لأنهما يؤديان إلى نفي الإله الواجب الوجود، ونفي الإله يؤدي إلى نفي وجودنا، ونفي وجودنا مع ثبوت وجودنا محال، وما أدى إلى الـمحال فهو محال، فتعين أن يكون اللـه تعالى قديما لا أول لوجوده، وهو الـمطلوب.

والبرهان العقلي على وجوب بقائه تعالى أنه لو لم يكن باقيا لـم يكن قديما، وبيان الـملازمة أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لكان جائز الوجود، وجائز الوجود لا يكون إلا حادثا مسبوقا بالعدم لـما تقرر من استحالة وقوعه بنفسه، فيكون حادثا مفتقرا، لكن حدوثه تعالى محال لأنه لو كان حادثا لانتفى عنه القدم، وانتفاء القدم عن اللـه ﷻ محال لـما سبق قريبا من وجوب قدمه.

فإذا بطل اللازم الذي هو نفي القدم بطل ملزومه الذي هو إمكان لـحوق العدم، وبطل ما أدى إليه وهو أنه لم يكن باقيا، وثبت نقيضه وهو أن اللـه تعالى باق، وهو الـمطلوب.

ولـما تقرر وجوب الوجود له تعالى ووجوب قدمه وبقاءه، لزم أن تكون ذاته العلية وصفاته السنية ليستا من جنس الـمخلوقات، فنبه على ذلك بقوله رحمه الله: (**مخالف لخلقه**) ويعني بذلك أنه ليس سبحانه من جنس الأجرام ولا صفاتها الأعراض، ولا من غيرهما إن وجد في الـمخلوقات، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾ [الحشر: ٢٣] ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

واعلم أن المخالفة الواجبة له تعالى تجمع كل التنزيهيات، وحدها: سلب الجرمية عن ذاته والعرضية عن صفاته وخواصهما، وإن شئت قلت: سلب المماثلة للذات والصفات والأفعال، فيستحيل على ذاته العلية وصفاته السنية الجرمية والعرضية وكل لازم من لوازمهما المقتضية للحدوث كالمقادير والجهات والأزمنة والأمكنة والقرب

والبعد بالمسافة والصغر والكبر والمماسة والحركة والسكون وغير ذلك من اللوازم.

وأما ما ورد في القرآن العظيم أو السنة الصحيحة مما يوهم ظاهره معنى يخالف التنزيهات المذكورة فإنه بالقطع واليقين غير مراد الله ﷻ، ولهذا قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «**والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله؛ فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه**»[1].

وهذا الظاهر المتبادر الذي نفاه الحافظ هو الجلوس وما في معناه من الاستقرار الحسي والتحديد الذي يعتقده المشبهة والمجسمة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، إذ ليس ثمة معنى آخر فاسدا غيره يتبادر للأذهان.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه: ٥] فقد ذكر البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، أن الإمام مجاهدا فسر قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ:

(1) تفسير بن كثير، (ج6/ ص319)

«علا» ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية، كتاب الإيمان والتوحيد، باب عظمة الله وصفاته، عن بشر بن عمر الزهراني قال: «سمعت غير واحد من المفسرين يقول : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : ارتفع» اهـ.

وهذه معاني صحيحة إذا حررت، فإنه ليس المراد بها العلو والارتفاع بالجهة والمسافة والمكان، وإنما المراد بها العلو والارتفاع بالشرف والرفعة والمكانة والمجد والقدرة والقهر، كما قال الإمام الخطابي في كتابه « شأن الدعاء» عند شرح اسمه تعالى العلي: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]: «يكون ذلك من علاء المجد والشرف»[1].

وقال الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥] العلي، الفعيل، من قولك: علا يعلو علوا، إذا ارتفع، فهو عال وعلي. **والعلي: ذو العلو والارتفاع على خلقه بقدرته**[2].

---

(1) شأن الدعاء (ص 66)

(2) جامع البيان، (ج4/ ص544)

وقال الإمام الحليمي في المنهاج عند تعرضه لتفسير اسمه تعالى «المتعالي»: معناه المرتفع عن أن يجوز عليه ما يجوز على المحدثين من الأزواج والأولاد والجوارح والأعضاء وإيجاد السرير للجلوس عليه والاحتجاب بالستور عن أن تنفذ الأبصار إليه، والانتقال من مكان إلى مكان ونحو ذلك؛ فإن إثبات بعض هذه الأشياء يوجب النهاية، وبعضها يوجب الحاجة، وبعضها يوجب التغير والاستحالة، وشيء من ذلك غير لائق بالقديم ولا جائز عليه[1].

فلم يحمل واحد من هؤلاء العلماء الأحبار العلو والارتفاع على المعاني الحسية المقتضية للمكان والجهة كما فعل المجسمة، وقد قال الإمام الخطابي: «ليس معنى قول المسلمين: إن الله على العرش، هو أنه تعالى مماس له، أو متمكن فيه، أو متحيز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير[2].

(1) نقله الإمام البيهقي في الأسماء والصفات، (ج1/ ص97)

(2) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص1474. ط1. 1409هـ/ 1988م جامعة أم القرى.

وقال الإمام البيهقي: القديم ﷻ عال على عرشه، لا قاعد، ولا قائم، ولا مماس، ولا مباين مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد؛ لأن المماسة والمباينة ـ التي ضدها القيام والقعود ـ من أوصاف الأجسام، والله ﷻ أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى»[1].

ومما يدخل في صفة المخالفة للحوادث تنزيه الله تعالى عن الحركة والسكون والمقادير فلا تتصف ذاته العلية سبحانه بمقدار معين، أو حجم محدود، أو صورة، وشكل مخصوص، تعالى الله عن صفات الأجسام علوا كبيرا.

ولهذا يقول الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر (ت463هـ) في «التمهيد» في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]: «**ليس مجيئه حركة ولا زوالا ولا انتقالا؛ لأن ذلك إنما**

(1) الأسماء والصفات ج2/ ص308

يكون إذا كان الجائي جسما أو جوهرا، فلما ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة»[1].

وقال الإمام القاضي محمد بن رشد الجد رحمه الله في «المقدمات»: **ولا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار، ولا تحويه الأمكنة ولا تحيط به الأزمة**[2].

وقال الإمام الجليل الحافظ محمد بن أبي بكر القرطبي في كتابه «الأسنى في شرح الأسماء الحسنى»: لو كان الباري تعالى مقدرا بقدر، مصورا بصورة، متناهيا بحد ونهاية، مختصا بجهة، متغيرا بصفة حادثة في ذاته لكان محدثا مختصا، واختصاصه بما اختص به من مقدار وشكل يستدعي مخصصا، ولو استدعى مخصصا لكان مفتقرا حادثا، وإذا بطل هذا صح أنه تعالى بلا حد ولا نهاية، وأنه سبحانه قائم بنفسه على

---

(1) التمهيد، ضمن موسوعة شروح الموطأ، (ج7/ ص 234) نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 1426هـ/ 2005م

(2) المقدمات الممهدات، (ج1/ ص23)

معنى أنه مستغن عن مكان يقله أو جسم يحله أو شيء يمسكه أو غير يستعين به، ولا تتغير أوصافه في نفسه بفعله وتركه[1].

ثم لـما كان وجوب هذه الأوصاف المتقدمة له تعالى لا ينفي أن يكون صفة قديمة، أعقبها بما ينفي عنه ذلك فقال: **(غني عن المحل والمخصص)** وهذا عين معنى قيامه تعالى بنفسه.

ومعنى غناه تعالى عن المحل والمخصص: سلب افتقاره إلى شيء من الأشياء، فلا يقوم بمحل ـ أي ذات ـ يوجد فيها كما توجد الصفة بالموصوف؛ لأن ذلك لا يكون إلا للصفات، وهو تعالى ذات موصوف بالصفات، فليس ـ جل وعز ـ بصفة كما تدعيه النصارى.

وكذا لا يفتقر ـ سبحانه ـ إلى مخصص وفاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم، لا في ذاته ولا في صفة من صفاته؛ إذ قد ثبت وجوب القدم والبقاء لذاته العلية ولجميع صفاته السنية.

---

(1) الأسنى ج2/ ص21 ، وراجع أيضا ج2/ ص143، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا.

ثم لما كان وجوب الوجود والمخالفة للخلق والغنى عن المحل والمخصص لا يتحقق إلا لذات واحدة، أعقبها بذلك فقال: (**واحد في ذاته**) أي غير مؤلف من جزئين فأكثر، ولا مثل له، (**و**) واحد في (**صفاته**) فلا مثل له فيها ولا نظير، (**و**) واحد في (**أفعاله**) فلا شريك له فيها ولا مؤثر معه في فعل من الأفعال ولا ضد له ولا وزير ولا معين.

فالوحدانية: هي سلب المثيل في الذات والنظير في الصفات والشريك في الأفعال، وإن شئت قلت: هي سلب التعدد المتصل والمنفصل في الذات والصفات، ونفي الشريك في الأفعال.

(**وتجب له**) تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني، وهي عبارة عن كل صفة موجودة قامت بموجود أوجبت له حكما، وهي (**القدرة، والإرادة**) المتعلقان بجميع الممكنات.

فالقدرة: صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة. والإرادة: صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه من وجود وعدم، وصفة دون صفة، وزمان دون زمان، ومكان دون مكان، وجهة دون جهة.

وتأثيره بالقدرة فرع تأثيره الإرادة، إذ لا يوجد مولانا جل وعز من الممكنات أو يعدم بقدرته إلا ما أراد إيجاده أو إعدامه، وتأثيره بالإرادة على وفق علمه سبحانه، فكلما علم الله تعالى أنه يكون أو لا يكون من الممكنات فذلك مراده جل وعز.

أما دليل القدرة من القرآن العظيم فآيات لا تحصى، منها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٌ ٢٨٤﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ٤٥﴾ [الكهف: ٤٥]، وغير ذلك.

وثمرة معرفة اتصاف الله تعالى بالقدرة إجلاله سبحانه ومهابته، ورجاء إنعامه، وخوف انتقامه؛ فإن قدرته ﷻ شاملة لأنواع النفع والضر والخير وغيره.

ودليل اتصاف الله بالإرادة من القرآن أيضا آيات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، وغير ذلك.

وثمرة معرفة اتصافه سبحانه بالإرادة المتفردة بالنفوذ التقوى والوجل الموجبان لاجتناب الزلل، وإصلاح العمل، وإقصار الأمل.

ثم لما كان تعلق الإرادة مرتبا على تعلق العلم ترتبا تعقليا، لا خارجيا، أعقب الإرادة بالعلم فقال: **(و)** يجب له جل وعز **(العلم)** المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات، وهو صفة ينكشف بها ما تتعلق به انكشافا من غير سبق خفاء، لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه.

ودليله علمه سبحانه من القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٢٨٢**﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿**وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ٤٠**﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وغير ذلك.

وأما ثمرة معرفة اتصافه سبحانه بالعلم المحيط العلم فالحياء منه في الأقوال والأعمال وسائر الأحوال. وأما التخلق به فبأن يعرف المكلف أحكام ذاته وصفاته، وحلاله وحرامه، وكل ما يقرب إليه ويزلف لديه، مما فرضه عليه أو ندب إليه.

(و) تجب له تعالى **(الحياة)** وهي صفة يصح لمن قامت به الإدراك، وليست من الصفات المتعلقة، بمعنى أنها لا تقتضي زائدا على القيام بمحلها، بخلاف القدرة فإنها تقتضي زائدا على القيام بمحلها وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجاده وإعدامه، وكذا الإرادة فإنها تقتضي

لذاتها مرادا يتخصص بها، والعلم يقتضي معلوما ينكشف به، وأما الحياة فلا تقتضي زائدا على القيام بمحلها، وإنما هي صفة مصححة للإدراك، بمعنى أنها شرط عقلي له.

ودليل إثبات صفة الحياة لله سبحانه من القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [غافر: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[البقرة: ٢٥٥].

وأما ثمرة معرفتها فالتوكل على الله تعالى، والالتجاء إليه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨].

(و) تجب له تعالى صفة **(السمع)** الأزلي المتعلق بجميع الموجودات، خارجية كانت أو علمية، وهو صفة ينكشف بها كل موجود انكشافا يبيان انكشاف العلم والبصر.

ودليله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٧٦﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ١٣٤﴾ [النساء: ١٣٤]، وغيرها.

وأما ثمرة معرفة اتصاف الله تعالى بالسمع فخوف المكلف أو حياؤه أو مهابته أن يسمع منه مولاه سبحانه ما زجره عنه من الأقوال، أو كرهه له منها، وأن يجتنب كل قول لا يجلب نفعا ولا يدفع ضرا في الحال ولا في المآل.

(**و**) يجب له جل وعز (**البصر**) الأزلي المتعلق بجميع الموجودات، خارجية كانت أو علمية، وهو صفة ينكشف بها كل موجود انكشافا يبيان انكشاف العلم والسمع.

دليله من القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ۝٦١﴾ [الحج: ٦١]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٦].

وأما ثمرة معرفة اتصاف الله تعالى بالسمع فخوف المكلف أوحياؤه أو مهابته أن يراه مولاه تعالى حيث نهاه، أو يفقده حيث اقتضاه.

(**و**) يجب له جل وعز (**الكلام**) الأزلي، وهو الصفة الوجودية القائمة بذاته العلية، المعبر عنه بالعبارات المختلفات، المباين لجنس

الحروف والأصوات، المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والسكوت واللحن وسائر أنواع التغيرات، المتعلق بسائر ما يتعلق به العلم من المتعلقات.

فكلام الله القديم القائم بذاته تعالى صفة واحدة أزلية، ليس بحرف ولا صوت، فلا يقبل العدم ولا ما في معناه من السكوت والتبعيض والتقديم والتأخير، ثم هو مع وحدته دال أزلا وأبدا على معلوماته التي لا نهاية لها، واعتبر ذلك بصفة العلم.

ودليل اتصافه تعالى بالكلام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وأما ثمرة معرفة الكلام فهي معرفة أمره، وزجره، وإباحته، وحظره، والاتعاظ بمواعظه، والازدجار بزواجره، والتقرب إليه بمفروضاته، والتحبب بمندوباته.

وأما التخلق به فالتكلم بكل ما دل عليه، وأرشد إليه، مما يزلف لديه، وذلك كذكره تعالى، وشكره، وتلاوة كتابه، وإفهام خطابه، وتعليم كل ما أمر بتعليمه، وتفهيم كل ما أمر بتفهيمه، والأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر.

ولما أنهى المصنف رحمه الله تعالى الكلام على صفات المعاني، وهي كما تقدم كل صفة موجودة قائمة بموجود أوجبت له حكما، وكانت أحكامها هي الصفات المعنوية، أعقبها بها فقال: (**و**) يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات معنوية، وهي ملازمة للسبع الأولى، وهي (**كونه تعالى قادرا، ومريدا، وعالما، وحيا، وسميعا، وبصيرا ومتكلما**) ولا خفاء في تلازمها، إذ لا يوجد عالم إلا والعلم قائم به، ولا مريد إلا والإرادة قائمة به، وهكذا إلى آخره.

واعلم أن عد هذه السبع من الصفات وارد على سبيل الحقيقة على القول بثبوت الأحوال، وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود، فتكون هذه الصفات المعنوية ثابتة قائمة بذاته تعالى، وأما على القول بنفي الأحوال، وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم كما هو مذهب المحققين فالثابت من الصفات التي تقوم

بالذات العلية إنما هو السبع الأولى التي هي صفات المعاني، أما المعنوية فعبارة عن قيام تلك المعاني بالذات، فليس لها ثبوت في الخارج عن الذهن.

ولما بين المصنف رحمه الله تعالى ما يجب لمولانا تبارك وتعالى من الصفات، شرع في بيان ما يستحيل عليه فقال: (**ويستحيل عليه جل وعز**) كل ما ينافي صفة من الصفات الأولى لأن الصفات لما تقرر وجوبها له تعالى عقلا وشرعا، وحقيقة الواجب: هو ما لا يتصور في العقل نفيه، لزم أن لا يقبل ـ جل وعز ـ الاتصاف بما ينافي شيئا منها.

واعلم أن المصنف رحمه الله رتب الصفات المستحيلة على حسب ترتيب الصفات الواجبة، فذكر ما ينافي الأولى، ثم ما ينافي الثانية، وهكذا على ذلك الترتيب، فقال: ويستحيل عليه تعالى (**العدم**) وهو عبارة عن لا شيء، (**والحدوث**) وهو المسبوقية بالعدم، (**وطرو العدم**) أي لحوق العدم بعد الوجود.

(**و**) كذا يستحيل عليه تعالى (**المماثلة للخلق**) بأن يكون جرما تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ، أو يكون عرضا يقوم بالجرم، أو

يكون محاذيا للجرم، أو مختصا بجهة، أو مقيدا بمكان أو زمان، أو تتصف ذاته العلية بالحوادث، أو يتصف بالصغر أو الكبر.

(**و**) كذا يستحيل عليه جل وعز (**الافتقار إلى المحل والمخصص**) وهو نقيض الغنى عن المحل والمخصص الثابت له تعالى، فليس هو سبحانه معنى من المعاني فيحتاج إلى ذات يقوم بها، وليس هو أيضا بجائز العدم فيحتاج إلى المخصص ـ أي الفاعل ـ الذي يخصص كل جائز ببعض ما يجوز عليه، بل هو جل وعلا واجب القدم والبقاء، لا تقبل ذاته العلية ولا صفاته المرفعة السنية العدم أصلا، فهو تعالى المنفرد بالغنى المطلق وحده تبارك وتعالى.

(**و**) كذا يستحيل عليه تعالى (**الشريك**) في الأفعال، والمثيل في الذات، والنظير في الصفات، (**وكذا يستحيل عليه تعالى العجز**) عن إيجاد أو إعدام ممكن ما، فإن العجز صفة يتعذر معها إيجاد الممكن وإعدامه.

(**و**) كذا يستحيل عليه إيجاد شيء من العالم مع (**الكراهة**) لوجوده، أي مع عدم إرادته له تعالى، وقد عرفت أن حقيقة الإرادة صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، وقد تقرر أنها

عامة التعلق بجميع الممكنات، فيلزم استحالة وقوع شيء من العالم بغير إرادة منه تعالى لوقوع ذلك الشيء، إذ لو وقع شيء مع كراهته لوجوده لاجتمع الضدان، وهو مستحيل.

(و) كذا يستحيل عليه تعالى (**الجهل**) وما في معناه من الشك، والظن، والوهم، والنسيان لمعلوم ما، والنوم، وكون علمه سبحانه نظريا بالتأمل لكونه مسبوقا بالجهل.

(و) كذا يستحيل عليه تعالى (**الموت**) وهو صفة لا يتأتى معها الإدراك، وإن شئت قلت: صفة تمنع من تصحيح الاتصاف بالإدراك لمن قامت به، والعبارتان بمعنى واحد.

(و) كذا يستحيل عليه تعالى (**الصمم، والعمى**) وهما عدم السمع والبصر، وذلك بوجود ما ينافيهما، أو غيبة موجود ما من الموجودات عن صفتي السمع والبصر، وذلك مستحيل في حقه سبحانه لما سبق من وجوب عموم تعلقهما بجميع الموجودات، علمية كانت أو خارجية.

(و) كذا يستحيل عليه تعالى (**البكم**) وهو عدم الكلام أصلا بوجود آفة تمنع من وجوده، ويستحيل عليه تعالى ما في معنى البكم

كالسكوت، وكون كلامه بالحروف والأصوت، فإنها مسبوقة بالعدم وملحوقة به، وذلك يستلزم حدوثها، وكلامه القائم بذاته سبحانه قديم كذاته العلية.

ولما فرغ المصنف من ذكر ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل عليه تعالى، ذكر القسم الثالث من الإلهيات فقال: **(ويجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه)** فيدخل في ذلك الثواب والعقاب، والصلاح والأصلح للخلق، وأفعال الحيوانات كلها عاقلة أو غير عاقلة، والأسباب المقترنة بمسبباتها عادة أو شرعا، وبعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام، فكل ذلك مما لا يلزم من وقوعه ولا عدم وقوعه محال لذاته.

ومن الجائزات رؤية المخلوق له تعالى، من غير جهة ولا مقابلة؛ إذ كما يصح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى معرفة ويتعلق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة، كذلك يصح تفضله تعالى بخلق الإدراك لهم في أعينهم، ويسمى ذلك الإدراك بالبصر، يتعلق به تعالى على ما يليق به من غير إحاطة ولا مقابلة.

ولما فرغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكر العقائد مجردة عن الأدلة، وكان مذهبه أن التقليد لا يكفي في الخروج من عهدة التكليف بالنظر الصحيح لتحصيل الأدلة الإجمالية على العقائد الدينية، ذكر أدلتها.

فقال مجيبا بعد تقدير سؤال سائل يقول: هذه العقائد فما براهينها؟ فأجاب بقوله: (**والدليل**) وهو ما يمكن التوصل به إلى معرفة الله تعالى، عقليا كان أو نقليا (**على وجوده تعالى: حدوث**) كل ما سواه سبحانه وخروجه إلى الوجود بعد العدم، أي حدوث (**العالم**).

وكل ما سواه سبحانه ينقسم عند جمهور العلماء إلى أجرام وأعراض، فالأجرام: كل ما يشغل فراغا يعمره ويمنع غيره أن يحل فيه، والأعراض: هي الصفات التي تقوم بتلك الأجرام من اللون والحركة والسكون.

فالدليل على حدوث العالم هو حدوث الأجرام والأعراض، أما حدوث الأعراض فما من لون أو حركة أو سكون أو غيرها إلا وهو جائز الوجود، يصح وجوده وعدمه بدليل المشاهدة، وما لم نشاهده فحكمه حكم ما شاهدناه لاستواء الجميع في الحقيقة، وجائز الوجود لا يكون إلا حادثا كما مر في صدر الكتاب.

وأما حدوث الأجرام فما من مقدار مخصوص لها في الطول والعرض والحجم وغيرها إلا ويجوز أن تقبل غيره، وهذا القبول لازم ذاتي لها لا يمكن انفكاكها عنه ضرورة، وهذه الأمور المقبولة متساوية في قبول الأجرام بها، لا ترجيح لأحدها على الآخر من حيث ذاته، بل هي مفتقرة إلى من يرجح وجودها بمقدار معين دون غيره، وما هذا شأنه لا يكون إلا حادثا.

وإذا ثبت حدوث العالم ثبت افتقاره إلى محدث لأن الضرورة العقلية قاضية بافتقار كل محدث إلى محدث، وهو الله سبحانه وتعالى.

(**و**) الدليل على وجوب قدمه تعالى أنه (**لو لم يكن قديما لكان حادثا**) لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث، لكنه تعالى ليس بحادث وإلا لافتقر إلى محدث لما تقرر من استحالة حدوث الشيء لنفسه، وحينئذ لابد أن يفتقر ذلك المحدث إلى محدث لانعقاد التماثل بينه وبين محدثه، فإن كان المفتقر إليه هو الأول ولو بواسطة أو وسائط لزم الدور التقدمي، وهو محال لما فيه من تقدم الشيء على نفسه، وإن كان غيره لزم التسلسل وهو محال أيضا لما يؤدي إليه من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية، وإذا استحال كل من الدور والتسلسل

استحال ما يستلزمهما وهو نفي القدم الذي هو الملزوم، فيجب نقيضه الذي هو القدم، وهو المطلوب، وقد تقدم هذا مفصلا.

(**و**) الدليل على وجوب البقاء له تعالى أنه (**لو لم يكن باقيا**) بأن أمكن أن يلحقه العدم، فضلا عن أن يلحقه بالفعل، (**لـم يكن قديما**) لكون وجوده حينئذ يصير جائزا لا واجبا، والجائز لا يكون وجوده إلا حادثا، كيف وقد سبق قريبا وجوبه قدمه جل وعز؟! فوجوب القدم مستلزم لوجوب البقاء، فلما قام البرهان على وجوب قدمه جل وعز وجب بقاؤه تبارك وتعالى.

(**و**) الدليل على وجوب مخالفته تعالى لخلقه أنه (**لو لم يكن مخالفا لخلقه**) بأن كان مماثلا لشيء منه ولو من وجه (**لكان**) حادثا (**مثلهم**) وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

(**و**) الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه أنه (**لو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج إلى المحل والمخصص**) وقد تقدم لك أنه تعالى غني عن المحل والمخصص، وهو معنى قيامه تعالى بنفسه.

أما دليل على نفي احتياجه إلى المحل فقد أشار إليه بقوله: (**ولو احتاج إلى محل**) أي ذات أخرى يقوم بها كما تقوم الصفة بالموصوف

(**لكان صفة**) لتلك الذات، إذ لا يقوم بالذات إلا الصفة، ومولانا جل وعز يستحيل أن يكون صفة، إذ لو كان صفة لما اتصف بصفات المعاني ـ وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة ـ وغيرها، فإن الصفة يستحيل أن تقوم بالصفة لأنهما مثلان متساويان في الحقيقة، فليس كون أحدهما محلا والأخرى حالا فيه أولى من العكس.

وأما دليل نفي احتياجه تعالى إلى المخصص فقد أشار إليه بقوله: (**ولو احتاج إلى مخصص**) أي فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم (**لكان حادثا**) ضرورة أن كل محتاج إلى المخصص حادث، وذلك محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه ومخالفته تعالى لخلقه، فلا يفتقر إلى مخصص.

فتبين بهذين الدليلين وجوب الغنى المطلق لمولانا جل وعلا عن كل ما سواه، وهو معنى قيامه تعالى بنفسه.

(**و**) الدليل على وجوب الوحدة له تعالى أنه (**لو لم يكن واحدا**) بأن كان معه ثان مثله في الألوهية (**لكان مقهورا**) كمماثله، وإذا كان مقهورا كان حادثا، وإذا كان حادثا افتقر إلى محدث، لكن افتقاره إلى محدث محال لما مر، فكونه حادثا محال، فكونه مقهورا محال، فكونه معه

ثان مثله في الألوهية محال، فتعين وجوب الوحدة له تعالى، وهو المطلوب.

وبيان ذلك أنه لو فرض المثل لمولانا جل وعز في الألوهية للزم عجزهما من جهة التمانع بين إرادتيهما وقدرتيهما لوجوب عموم تعلق قدرة الإله وعموم تعلق إرادته بكل ممكن، أما إن اختلفا فظاهر، وأما إن اتفقا فلأنه يستحيل أن تنفذ في الشيء الواحد الذي لا ينقسم إرادتان وقدرتان؛ وإلا لزم انقسام ما لا ينقسم وتحصيل الحاصل، فلابد إذن من عجز إحدى القدرتين وإحدى الإرادتين، ويلزم منه عجز الآخر للمماثلة المفروضة بينهما.

(و) الدليل على وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة أنه (**لو لم تجب له تعالى القدرة والإرادة**) الوجوديتان العامتا التعلق بجميع الممكنات، (**والعلم**) الوجودي العام التعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات (**والحياة**) الوجودية التي ليست بروح ولا مزاج (**لما كان شيء من خلقه**)، وبيان الملازمة أن إيجاد ممكن ما متوقف على القدرة عليه، وتعلق القدرة به متوقف على تعلق الإرادة به لأن نسبة القدرة إلى جميع الممكنات على السواء، فتعلق

القدرة بالإيجاد دون الإعدام أو العكس من غير مرجح محال، فإذن لابد من مرجح وهو الإرادة، وتعلق الإرادة بترجيح أمر على مقابله متوقف على تعلق العلم به، إذ القصد إلى إيجاد ممكن ما مع الجهل به محال، ووجود الجميع متوقف على وجود الحياة لأنها شرط في وجود كل منها، ووجود المشروط بدون شرطه محال.

والحاصل أن هذه الصفات الأربع لا يصح الفعل بدونها، أما الحياة فلأنها شرط عقلا في الثلاثة، فنفيها عن الذات يستلزم نفي باقي الصفات، وأما غيرها فلأن تأثير القدرة يستلزم تأثير الإرادة، وتأثير الإرادة موقوف على العلم، فلو انتفى العلم لانتفت الإرادة، ولو انتفت الإرادة لانتفت القدرة، ولو انتفت القدرة لانتفى وجود شيء من الحوادث، وانتفاء الحوادث محال بالمشاهدة، فما أدى إليه وهو نفي الصفات الأربع عن الله جل وعز محال أيضا، فينتج أنها ثابتة لذاته العلية، وهو المطلوب.

واعلم أن المصنف رحمه الله إنما جمع هذه الصفات الأربع في برهان واحد نظرا إلى أن وجود الحوادث يتوقف عليها، كما أنه جمع السمع والبصر والكلام في برهان واحد نظرا إلى أن وجود الحوادث لا

يتوقف عليها، فقال: (**ولو لم يتصف بالسمع والبصر**) المتعلقان بجميع الموجودات العلمية والخارجية، (**والكلام**) القديم القائم بذاته العلية الذي ليس بحرف ولا صوت، المتعلق بما يتعلق به العلم، (**لكان ناقصا**) والنقص عليه تعالى محال لأنه يستلزم أن يحتاج حينئذ إلى من يكمله بأن يدفع عنه ذلك النقص ويخلق له الكمال، وذلك يقتضي جوازه، ويستلزم حدوثه وافتقاره إلى إله آخر، (**تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا**) فقد تقرر بالبرهان وجوب وجوده وقدمه تعالى وبقائه.

واعلم أن كل صفة لا تتوقف عليها دلالة المعجزة ـ كالسمع والبصر والكلام ـ فيصح الاستدلال عليها بالدليل النقلي، كما يصح أيضا أن يستدل عليها بالدليل العقلي، وقد اكتفى المصنف رحمه الله هنا بالدليل العقلي.

وقد تقدم ذكر بعض الأدلة النقلية من الكتاب العزيز، ونزيد هنا قوله تعالى مخبرا عن إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢]، فلو لم يكن تعالى سميعا وبصيرا لانقلب السؤال عليه في معبوده، وكانت حجته ساقطة،

فكيف والله جل وعز يقول: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣]؟!

(و) الدليل على أن فعل كل ممكن أو تركه جائزا في حقه تعالى أنه **(لو لم يكن فعل الممكنات وتركها جائزا في حقه تعالى)** بأن وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال عقلا **(لانقلبت الحقائق)** بأن يصير الممكن واجبا، **(وقلب الحقائق مستحيل)** لما فيه من تخلف الصفة النفسية للممكنات وهي قبول الوجود والعدم على حد السواء، والوجوب والاستحالة ينافيان حقيقة الإمكان، ومن هنا كان مذهب أهل السنة على استواء جميع الأفعال كلها بالنسبة إلى القدرة الأزلية، وأنه لا يجب عليه سبحانه وتعالى منها شيء.

ثم لما انتهى الكلام على الجزء الأول من جزئي الإيمان، شرع في الجزء الثاني منه فقال: **(وأما الرسل)** جمع رسول، وهو: إنسان بعثه الله سبحانه إلى عبيده وإمائه ليبلغهم أحكامه التكليفية والوضعية وما يتبعها من وعد ووعيد ونحوهما.

ولا شك أنا مكلفون شرعا بمعرفة الرسل الكرام **(عليهم الصلاة والسلام)** ولا يحصل لنا الإيمان بهم إلا بمعرفة ما يجب لهم وما

يستحيل وما يجوز، ولذا قال المؤلف رحمه الله: **(فيجب)** عقلا **(في حقهم)** جميعا **(الصدق)** فيما بلغوه عن الله تعالى، والصدق: مطابقة الخبر للواقع، فلا يكون خبرهم في ذلك إلا مطابقا لما في نفس الأمر، ولا يقع منهم الكذب في شيء من ذلك، لا عمدا ولا سهوا.

(و) كذا يجب في حقهم **(الأمانة)** وهي العصمة، وحدها: حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في محرم أو مكروه، **(و)** كذا يجب في حقهم **(التبليغ)** وهو توصيل ما أمروا بإبلاغه للمخلوقات من أولي العلم.

هذا هو الجزء الثاني من جزئي الإيمان لأنه مركب جزئين، فالأول هو الإيمان بالله تعالى، وهو حيث النفس التابع للمعرفة بما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز، والجزء الثاني هو الإيمان بالرسل عليهم السلام، وهو أيضا حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز، كل ذلك مع القبول والإذعان.

ولما تمم الكلام على القسم الأول وهو ما يجب للرسل عليهم الصلاة والسلام، شرع في بيان القسم الثاني فقال: **(ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام)** أضداد الصفات الواجبة لهم، وهي

(**الكذب**) في التبليغ وغيره، وحقيقته: عدم مطابقة الخبر للواقع، سواء كان عمدا أو سهوا أو غلطا لمنافاته الصدق (**والخيانة**) وهو التلبس بمنهي عنه نهي تحريم أو كراهة، (**والكتمان**) وهو عدم التبليغ لشيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو سهوا.

(**ويجوز في حقهم**) جميعا (**عليهم الصلاة والسلام ما يجوز في حق سائر البشر**) من الأعراض البشرية، (**لكن مما لا يؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية**) ولا الإخلال بمقاماتهم السنية، وذلك الجائز في حقهم (**كالمرض**) غير المنفر، الذي حده بدنهم الظاهر، وأما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف التي لا يعلم قدرها إلا الله الذي من عليهم بها فلا يحل المرض بها، ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الأكل والشرب (**ونحوه**) كالنكاح والنوم، لكن بأعينهم لا بقلوبهم لما ورد: «نحن معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا»[1].

---

(1) أخرجه ابن سعد في الطبقات (ج1/ ص136)

(**والدليل على**) وجوب (**صدقهم**) عليهم الصلاة والسلام (**المعجزات**) النازلات منزلة قوله جل وعز في حق كل واحد منهم: «صدق عبيد في كل ما يبلغ عني».

(**و**) الدليل على وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم (**لو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين**) فإنه لا واسطة بين الأمرين، لكن الخيانة في حقهم محال، فوجب أن يكونوا أمناء، وهو المطلوب.

وبيانه أنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة لأن الله تعالى أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، إلا ما ورد اختصاصهم به، فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ولا يأمر تعالى بمحرم ولا مكروه لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

(**و**) الدليل على وجوب التبليغ لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم (**لو لم يبلغوا**) ما أمرهم الله تعالى بتبليغه للخلق (**لكانوا كاتمين،**

وهو محال) لوجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام، فإن الكتمان محرم، ووجوب الأمانة يدفعه.

وأيضا لو كانوا كاتمين لكنا مأمورين بكتمان العلم النافع عن أهله لأن الله تعالى قد أمرنا بالاقتداء بهم، كيف وهو محرم؟! ولا يأمر الله تعالى لا بمحرم ولا مكروه، فلا يقع منهم الكتمان أصلا.

وقد شهد الله تعالى بكمال التبليغ لرسوله محمد ﷺ فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

(ودليل جواز الأعراض) البشرية التي لا تؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية **(عليهم: مشاهدة وقوعها بهم لأهل زمانهم)** وذلك أقوى دليل على الجواز؛ إذ الوقوع فرع الجواز، وليس بعد العيان بيان، **(و)** أيضا فإنها **(نقلت إلينا بالتواتر)** وهو خبر جماعة متعاقبة يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهو يفيد العلم الضروري بالمخبر عنه.

(**وبالله التوفيق**) وهو خلق الطاعة في العبد، (**وصلى الله على سيدنا محمد**) عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته، (**وعلى آله وصحبه وسلم تسليما**).

ووافق الفراغ من تبييضه في مدينة تونس بتاريخ 29 محرم سنة 1434هـ.

